مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

"What is permissible in the two faces of the grammarians and its impact on the syntax"

Dr.mustafa Abdalla Hilal

Anbar University / College of Administration and Economics

Mustafa.adball@uoanbar.edu.iq

Phone number 07901898752

Abstract:

The research is an attempt to discuss the most important issues of the Arabic language among grammarians, including myself, which is the issue of syntax, and the importance of the issue of syntax lies in the fact that it touches the Holy Qur'an, as this issue deals with the subject of the Qur'anic readings, and shows the Qur'anic aspects, and shows the inference of the possible aspects of each of them.

In this research, I tried to address a group of grammatical issues com-mensurate with the size of the research in terms of their number, divided into topics and demands in which I tried to reach crystallization of the idea of what is permissible in which two aspects of syntax are permissible, citing some Quranic verses, as well as a group of poetic verses of different eras tak-en from the mothers of Arabic grammar books In this pause, we stand on the importance of the issues in which our research occurred, which are permissible in which the two sides are permissible from the sayings of the grammarians .

key words (The two sides, what is permissible, the syntax, the grammarians)

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

ما يجوز فيه الوجهان عند النحاة وأثره على الإعراب

م.د مصطفى عبدالله هلال
جامعة الانبار/كلية الادارة والاقتصاد
Mustafa.adball@uoanbar.edu.iq
رقم الهاتف : ٠٧٩٠١٨٩٨٧٥٢

ملخص البحث :

البحث محاولة في مناقشة أهم قضايا اللغة العربية عند النحويين، وهي قضية الإعراب، وتكمن أهميتها في كونها تمس القرآن الكريم ؛ إذ تعالج تلك القضية موضوع القراءات القرآنية، وتبين الأوجه القرآنية ،وتبين الاستدلال بالأوجه الممكنة لكل قراءة منها.

وحاولت في هذا البحث التطرق إلى مجموعة من المسائل النحوية البسيطة بما يتناسب مع حجم البحث من حيث عددها، مقسمة في ضمن مباحث ومطالب، حاولت فيها التوصل إلى بلورة فكرة (ما يجوز فيه الوجهان من الإعراب) ومستشهدا ببعض الآيات القرآنية ، فضلا عن مجموعة من الأبيات الشعرية لعصور مختلفة مأخوذة من أمهات كتب النحو العربية ، وفي هذه الوقفة نقف على أهم المسائل التي تناولها بحثنا، وهي ما جاز فيها الوجهان من أقوال النحاة.

الكلمات المفتاحية (الإعراب ، ما يجوز ، ، النحاة، الوجهان)

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

ما يجوز فيه الوجهان عند النحاة وأثره على الإعراب"

م.د مصطفى عبدالله هلال
جامعة الانبار /كلية الادارة والاقتصاد

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين ؛ وبعد :

فهذا بحثنا الموسوم بـ "ما يجوز فيه الوجهان عند النحاة وأثره على الإعراب " وفيه محاولة للوقوف على المعايير المختلفة للنحاة والمنطلقات التي عن طريقها حكموا على الإعراب في المسائل الخلافية، ولاسيما تلك التي حُكي فيه وجهان عن العلماء ، وينطلق هذا العمل من المنطلقات التي وضعها علماء النحو في العصر القديم وكذلك علماء اللسانيات ، علما أن موضوع الإعراب وتقريره من أهم مواضيع النحو ، وقد بلغ الإعراب عند القدماء منزلة عظيمة جعلهم يرونه معياراً للحكم على الأشخاص، لاسيما العلماء وحين يحضرنا الخلاف في توجيه الإعراب وتقريره نذكر أولى كبار الخلافيات كالمسألة الزنبورية[١]حتى قيل : إن هذه المناظرة كانَت سبباً في وفاة سيبويه هَمّا وغَمّا؛ لظهور الكسائي عليه فيها، وتآمر الأعراب ضده [٢].ولم أقف على موضوع أشد أهمية في النحو من موضوع الإعراب ولهذا فقد اخترت هذا الموضوع، وهو بحث يقرر أهمية بعض المسائل المختلف فيها وهي ما جاز فيه الوجهان من أقوال النحاة.

سبب اختيار الموضوع:

قد وقع اختياري على هذا الموضوع نظرًا لعوامل عدة، ومنها :

أولا: كثرة الخلاف بين النحاة في الأوجه الجائزة في إعراب بعض الألفاظ في نصوص كثيرة .

ثانيا: تعلق بعض القضايا الخلافية بالتقدير لا سيما في تقدير المحذوف.

---

(١) تنظر هذه المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري (٢/٧٠٢-٧٠٦)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، (١ / ١٠٣-١٠٨)

(٢) ينظر: سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف (ص: ١٠٤ – ١١٥).

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

ثالثا: كثرة وقوع الخلاف في قضايا الاستعمال والإهمال ، وهي مما يمس الجملة كلها بشكل عام.

مشكلة البحث:

ويمكن اختصار بعض المشكلات التي واجهتني هي بعض الصعوبات وهي بما يأتي :

أولا: الصعوبة البيانية أحيانا في لغة النحاة، ولاسيما المتقدمين منهم .

ثانيا: صعوبة الترجيح في الكثير من القضايا الخلافية فيما يتعلق بقضايا التقدير، والإعمال والإهمال .

ثالثا: قلة الأعمال النحوية التي تناولت قضايا ما يجوز فيه الوجهان .

وقد قسمت بحثي على :

أولا: التمهيد : ويشتمل على:

المعايير التي وقع بسببها الاختلاف في النحو.

ثانيا: ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: ما يجوز فيه الوجهان في الحذف والذكر.

المبحث الثاني: ما يجوز فيه الوجهان في الاستعمال.

المبحث الثالث: ما يجوز فيه الوجهان فيما يخص شبه الجمل، والمرفوع بعد الوصف المعتمد على نفي واستفهام ، والاسم المشغول عنه .

رابعا: الخاتمة:

واخيرا أهم النتائج، فقائمة المصادر والمراجع.

التمهيد:

المقصود بالمعايير المقاييسُ والضوابطُ التي وضعها النحاة واستندوا إليها في الشكل القديم والمعاصر في الحكم على القضايا ، وإن كانَت أكثر تلك المعايير في الأصل قديمة إلا أنها لم تجرِ على ألسنة النحاة بكثرة ، أما المحدثون فقد صرّحوا بها، وحددوا لها مسميات كثيرة منها القرائن وغيرها ، وهي ما يعتمد على فهم معاني الكلام من قبل الملقي وفهمها من قبل المُتلَقي على القرائن.

وتلك المعايير أو القرائن إنما هي الدلائل التي تحدد ماهية الإعراب ، وهي الدلائل التي تقترن بالكلام، أي تصاحبه . وتنقسم القرائن على :

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

١- قرائن مقـالية : وهـي التـي تتضح من الكلام، وتبرز من السياق، ومن أمثلتها –أيضا– قرينة الأسلوب، وقرينة الإعراب.

٢- قرائن مقاميّة : وهـي قرائن تتوقف على ماهية خارجة عن إطار النص بذاته ، وهـي المعاني التـي تصحب الكلام في إطار بيئته أو أثناء إلقائه.

وهـذا مـا سنقوم ببيانه في السطور القادمة.

أولا: النظام الثابت في ترتيب الكلمـات :

ينص هـذا المعيار على أن ثَمة لغات تسير وفق نظام ثابت في الترتيب، وهـذا النظام ليس موضع اهتمام كبير، فنرجع إلى هـذا النظام في بعض الأحيان وليس دائما، ويُعدُّ –في الحقيقة – أضعف المعايير التـي يمكن الاستناد إليها ؛ نظرًا لعدم ثبوته ونظرًا لقلة وروده، ولكن الاعتمـاد عليه دار في النظام التعليمي في المراحل الأولى "أما في اللغات التـي تسير على نظام ثابت في ترتيب الكلمـات –دون أن يكـون لذاك النظام قيمة صرفية– فإنه يمكننا بوجـه عام أن نكشف عن البواعث التـي أدت إلى هـذا الثبات بواسطة الامتحان الدقيق لظروف اللغة نفسها، وفي العادة لا بد أن يكـون قد كُرس لها وقت طويل حتى استقرت نهائيا على نظام معين ، فإن النظام الترتيبي للجمـلة الفعلية يستدعي كـونها مفتتحة بالفعل وهـو المسند ثم يجيء بعد ذلك المسند إليه، ثم –إن وجدت– المفاعيل أو الفضلات أو غير ذلك.

ثانيا : معيار المعنى :

وقرينة المعنى لديّ أقوى القرائن، فالمعنى هـو مدار الإعراب ومدار النحـو بشكل عام ، فلا يبعد الإعراب عن معنى اللفظ المتعلق بقرينته الملتزمة بـه، والنحـاة منذ القـدم يأسسون إلى أن المعنى هـو مدار الإعراب الأول، ومنهم ابن قتيبة ، فإنه يرى الإعراب " هو الفرق بين الكلام من ناحية المعنى ، فمعنى الفاعل مخالف لمعنى المفعول ، فلا يمكن أن نقول – إن قولنا : ضرب مُحَمَّد خالدا – : إن (مُحَمَّد) مماثل في المعنى لخالد، فلو قال رجل : هذا قاتلٌ أبي بالتنوين لكان هذا مخالفًا للإضافة ، فجعل التنوين علامة على الاستقبال والإضافة علامة على الحصول.

وذهب ابن جني إلى مـا ذهب إليه ابن قتيبة ، فالإعراب عنده هو بيان المعنى المقصود من الألفاظ نحويا، فلو قلنا: أكرم محمدٌ زيداً، فهو مخالف لقولنا: أكرم مُحَمَّدا زيدٌ، ولولا الإعراب لما ظهر أيهما أكرم الآخر.

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

فالرفع – عند ابن جني – دل على أن الفعل وقع من المرفوع وهو الفاعل ، والنصب دل على أن الفعل وقع على المنصوب وهو المفعول .

وإلى هذا القول أيضا ذهب ابن فارس حيثُ جعل الإعراب "هو الذي يفرق بين معاني الجمل، فدلالة اللفظ عنده مجردة عن الحمل على معنى التركيب ، فلا يمكن بناء الجمل من الألفاظ المجردة تركيبيا ، ولولا هذا الإعراب الواقع في الجمل لما تميز معناها.

وقد ورد مصطلح القرينة سواء كانَت معنوية أو لفظية عند الحديث عن التقديم والتأخير والحذف ... فهذا ابن هشام أورده في حديثه عن خبر المبتدأ بعد "لولا" بأن الخبر إذا كانَ كونا مقيدًا ،كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يكن يعلم نحو: "لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة" . وقال " لعل هذا مما يروى بالمعنى، وقد ذكر الكسائي أنه يجب تأخير المفعول . في نحو: "ضرب موسى عيسى" لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر فلو وجدت قرينة معنوية، نحو: "أرضعت الصغرى الكبرى" و"أكل الكمثرى موسى" أو لفظية نحو قولك: "ضربت موسى سلمى" . وذكر أيضا أن حذف الجار في قوله تعالى : " وترغبون أن تَنْكِحوهُن" (النساء:١٢٧)كانَ لقرينة .

وقد استطرد ابن هشام في ذلك مثل حديثه عن حذف العامل في المفعول المطلق، ويقول إن هناك "مصادر سماعية أكثر العرب من استعمالها ، فالقرينة ان وجدت دلت على معنى تلك المصادر ومعمولها، وذلك كقول رجل لآخر حلت به مصيبة، صبرا لا جزعا، أو قولنا لمن وهبه الله نعمة "حمدا لا كفرا".

ثالثا: معيار التعلق

ونعني بقرينة التعلق أي: ما يتعلق بغيره لزومًا، كتعلق العامل بالمعمول نصبا ورفعًا، فالفعل مثلا يتعلق بفاعله، وكذلك يتعلق بالمصدر الذي سُلط عليه، وكما قال القزويني: " الأمور المتعلقة بالفعل، فالفعل يقال فيه متعلق، والمفعول مثلا متعلق أي متشبث، وهذا هو الأحسن، ووجه أولويته أن المفاعيل وما ألحق بها معمولة والفعل عامل فيها وكون المعمول لضعفه متعلقًا أنسب ؛ لأن المتعلق هو المتشبث وهو أضعف من المتشبث به فالتعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي فهذا كما يقال الجار والمجرور متعلق بكذا ".

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

المبحث الأول: ما يجوز فيه الوجهان في الحذف والذكر:

أولا: حذف حرف الجر قبل مفعول الفعل اللازم والذي يصل إلى مفعوله بحرف جر:

والأصل أن في المسألة وجهين ، وهما:

الوجه الأول: امتناع الحذف –وهو قول الجمهو– وذلك لوقوع اللبس ما لم يكن المفعول مصدّراً بـ:(أن) .

الوجه الثاني: وهو معزو للجمهور وابن مالك وقيل قول الأخفش الأصغر إنه يجوز الحذف والنصب فيما لا لبس فيه [١] .

والأصل أن المسألة هنا على تفصيل طويل بين العلماء:

التفصيل الأول: أن الفعل اللازم لا يقوى على نصب المفعول بنفسه وهذا لا خلاف عليه، ولكن الفعل يصل إلى المفعول بحرف جر .

التفصيل الثاني: في حالة إسقاط الجار توسعاً، فإن العلماء قد اختلفوا على قولين:

القول الأول: ونسب إلى الجمهور أنه لا يجوز إسقاط الجار إلا إذا كانَ المفعول مصدر بـ " أنْ أو أنَّ" .

القول الثاني: يجوز وهذا ما ذهب إليه الأخفش الأصغر وتبعه ابن مالك .

والذي أراه –والله أعلم– أن القول الثاني أقوى ، وهو قول الأخفش وابن مالك ؛ وذلك لأدلة، منها :

أولا: في لفظ "المدينة" في قوله تعالى: "ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها" (سورة القصص، الآية:١٥) فإن "المحققين– وعلى رأسهم الأخفش– ينصبونه على التوسع في الكلام بإسقاط الخافض لا الظرفية ،فهو منتصب عندهم انتصاب المفعول به على السعة بإجراء اللازم مجرى المتعدي، ومثل ذلك قلَّ في : دخلت الدار ، ونزلت البلد ، وسكنت الشام" [٢]

وهنا قد انقسم العلماء إلى طائفتين، الطائفة الأولى تجعل المدينة هنا منصوب على الظرفية وهذا قول سيبويه وطائفة من النحاة، والقول الثاني: إنها منصوبة على نزع الخافض، وهنا يمكن تنصيف المسألة على القولين :

(١) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، (ص: ٢٣٠)، وارتشاف الضرب، لأبي حيان (٤/٢٠٩٠)

(٢) تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، محمد على طه الدرة، (٧/٢٥) .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

القول الأول: النصب على الظرفية، وأصحاب هذا القول يقولون بهذا القول لأسباب:

أولا: إن لفظة المدينة دلت على المكان فجوزوا انتصابها على الظرفية، كما يتسع في ذلك القول بأن ما دل على المكانَ انتصب على الظرفية [١] .

ثانيا: القياس، والقياس هنا على قوله تعالى" قال فبما أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم"(سورة القصص الاية :١٥).فقالوا : إن صراطك نُصب هنا على الظرفية ، وقال البيضاوي : " لأقعدن لهم ترصدًا بهم كما يقعد القطاع للسابلة صراطك المستقيم طريق الإسلام ونصبه على الظرف كقوله[٢] :

" لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ....فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ"

وقيل : تقديره على صراطك كقولهم : ضرب زيد الظهر والبطن [٣] .

والأصل كما عسل الثعلب الطريق، ورجح الكازروني كون الطريق هنا منصوباً على الظرفية لا على نزع الخافض تبعًا للبيضاوي [٤] .

وأصحاب القول الثاني يستدلون لذلك بأدلة، منها :

أولا: أن لفظ المدينة لم يبلغ حد الاطراد للنصب على الظرفية، ومثله: نحو "دخلت الدار" و"سكنت البيت" حيثُ انتصب "الدار" و" البيت" علي التوسع بإسقاط الخافض إذ الأصل دخلت في الدار ونصباً على المفعول به فقال الشاعر[٥] :

"تمرون الدِّيارَ ولم تَعُوجوا..... كلامُكم عَلَيَّ إذَنْ حَرَامُ "

الأصل تمرون بالديار وحذفت " الباء" فنصب " الديار" على المفعول به[٦] .

---

(١) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٢٣٠) .

(٤) البيت لـ ساعدة بن جوية وهو من شواهد سيبويه ينظر الكتاب (٣٦/١)

(٣) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٣-٧) .

(٤) ينظر: حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي، (٣- ٥) .

(٥) البيت من الوافر وهو لجرير ديوانه، (ص: ٤١٦)، ورواية الديوان:

أتمضون الرسوم ولا تحيّا ... كلامكم ... وهو من شواهد شرح المفصّل (٨/٨، ١٠٣/٩)، والمقرّب (١١٥/١).

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل (١٥٠/٢) .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

وقد ردَّ أصحاب هذا القول على من قال بالنصب على الظرفية بأدلة ، منها :

أولا : الاستشهاد هنا بالبيت أو بالآية موضع خلاف، فلم يسلم من مقال فيه، فمن النحاة من جعل الطريق منصوباً على نزع الخافض؛ لأن الطريق ليس مبهما في الظرفية، ولكن المدينة ليست مبهمة قولا واحدا فلا يصح النصب على الظرفية [١].

ورجح ابن هشام أن النصب هنا على نزع الخافض وليس الظرفية فقال : "واقعدوا لَهُم كل مرصد" (التوبة الاية ٥) أَي : عَلَيْهِ، وظاهر الأمر أن الزّجاج بين أنه من قبيل الظرف، وأما الفارسي فرد هذا القول، وبين بأنه مختص بالدلالة على المكان، وهو مكان الرصد، مثل قول الشاعر:

كَما عسل الطَّرِيق الثَّعْلَب" أَي: عسل في الطريق.

ورجح الأُشموني أيضا كونها منصوبة على نزع الخافض واستدل لذلك بالبيت السابق . [٢]

وليس انتصابهما على الظرفية ، لعدم الإبهام . والله أعلم.

ويرى الباحث أن: النصب هنا من السعة ، أي: من إسقاط الجار ونصبه على المفعولية ، وهو رأي ابن مالك والأخفش، فهو الرأي الراجح عندي، وهذا لأسباب :

أولا: أن انتصاب المدينة على الظرفية ممتنع ؛ إذ اشترط النحاة للنصب على الظرفية المكانية كون الاسم مبهما في الظرفية، ولفظ المدينة ليس كذلك بل متعين[٣] .

ثانيا: أن القول في دخل المدينة الأولى في حقه أن يكون مثل قول العرب سافرت الشام، وذلك منتصب انتصاب المفعول الذي سقط قبله حرف الجر "منصوب على نزع الخافض" وهو الأصح؛ وذلك لكون المدينة متعينة مثل الشام، فالأولى أن تلحق بها، وقد ألحقها المؤلف بقولهم : "دخلت الدار" وهو جائز أيضا .

(١) ينظر: مغني اللبيب، (ص:٦٨٢) .

(٢) ينظر: شرح الألفية للأشموني (١-٤٤٩) .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٢/٢٨٧)

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

ثالثا : التوسع في الكلام المنثور – وأكثر ما يأتي في أسماء المكان المختصة – كقولك : "ذهبتُ الشّامَ" و"دخلتُ الدارَ" و"صلَّيْتُ المسجدَ" و"سرتُ الطريقَ"[١] .

ثانيا : حذف الفعل قبل الاسم المنصوب على المفعولية في الأمثال :

والأصل أن في المسألة قولين :

القول الأول : ذهب جماعة إلى أن المحذوف في ذلك هو الفعل وقال" أبو حيان": "ومما التزم فيه إضمار الناصب : امرءًا ونفسه، والكلاب على البقر، وأحشفًا وسوء كيلة ، ومن أنت وزيدًا، وإن تأتني فأهل الليل وأهل النهار، ومرحبًا وأهلاً وسهلاً، وعذيرك بإضمار دع ، وأرسل ، وأتبيع ، وتذكر، وتجد وأصبت ، وأتيت ، ووطئت ، وأحضر". [٢] .

القول الثاني هنا: أن يكون المحذوف أحد ركني الجملة الاسمية وتُرفع الأسماء السابقة على الخبرية أو على الابتداء وحكى ذلك عن سيبويه [٣]

والأصل أن المسألة على تفصيل طويل إذ الاسم المنصوب هنا يترجح فيه النصب على المفعولية وهذا ما ورد عن أكثر العرب، وقد بين سيبويه أنه الأكثر وروودا عن العرب، والأصل إعراب تلك الأسماء مفعولا به ويعرف المفعول به بأنه:اسم وقع عليه فعل، وذلك مثل: أكلت الطعام، فالطعام اسم لما وقع عليه الأكل" [٤]

ومما أقره الجمهور حذف ناصب المفعول به، والأصل ان ذلك على ضربين:

القسم الأول: الحذف جوازا : وذلك أن حذفه وذكره متساويان، وذلك مثل إجابة السائل ل(حما)، جواباً لاستفهام (ماذا أكلت ؟)، فلو قال : أكلت لحما، أو قال : لحما، فكلاهما يؤدي المعنى نفسه فهذا دلالة

(١) النحو المصفى، مُحَمَّد عيد، (ص: ٦٣٧)

(٢) ارتشاف الضرب، (١٤٧٧/٣) .

(٣) ينظر: شرح أبيات الكتاب للسيرافي (١/ ٢٠١، ٢٧٢).

(٤) ينظر شرح درس المفعول به في: شرح أبيات الكتاب للسيرافي (١/ ٢٠١، ٢٧٢)، والمقتضب (٢/ ٢٣٨)، المحتسب (٢/ ١١٨)، وجمل الزجاجي (ص ٢١١)، وشرح أبيات الجمل لابن السيد (ص: ٢٧٦)، والأمالي الشجرية (١/ ٣٦٧)، والمغني (٢/ ٦٩٩)، وشرح شواهده للسيوطي (٢/ ٩٧٢)، والهمع (١/ ١٦٥)، والدرر (١/ ١٤٤)، والأشموني (٢/ ٧١) والتذييل والتكميل لأبي حيان، (٢/ ١٢٣٦) .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

على أن الحذف جوازا ، ومنه قول الله عز وجل: "ماذا أنزل ربك قالوا خيرا"(النحل، الآية ٣٠) أي: أنزل خيرا .

وتدل القرينة المعنوية على ذلك كقولنا –لمن قطع طعامه– : طعامَك، أي : أكمل طعامك، وكذا حديثك، وغيرها.

القسم الثاني: الحذف الواجب:

والحذف الواجب على ضربين:

أولا: في الأمثال: وذلك مثل: " كل شيء ولا شتيمة حر " أي ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر وقولهم " الكلاب علي البقر " أي أرسل الكلاب علي البقر وقولهم "عذيرك " أي: أحضر عاذرك .

كما في قول الشاعر[١] :

" أُريدُ حَياتَهُ وَيُريد قَتلي .....عَذِيرَكَ من خليلِكَ من مُراد"

الثاني : وهو من الكلام ما يجري مجرى المثل، وهو عبارة عن كلام يشبه المثل واشتهر، وذلك مثل: أهلا وسهلا، جوابا لمن نزل عندك زائرًا، ومثله: " حسبك خيرا لك " أي يكفيك الكسل وافعل خيرا لك، وضرب له النحاة مثلا من قوله تعإلى: " فآمنوا خيرا لكم" (النساء الاية ١٠٧) أي آمنوا وافعلوا خيرا لكم و" انتهوا خيرا لكم"(النساء الاية ١٧١)، وبين سيبويه أن ذلك يجري على لسان العربي بين النصب والرفع، ومثل له وقول الشاعر[٢]:

"إذا جئتُ واباً له قال: مَرْحَباً . ... أَلا مَرْحَبٌ واديكَ غير مَضِيقِ"

والمعنى على ذلك: هذا مرحبٌ

وقول الشاعر[٣] :

وبالسهب ميمون النقيبة قولُه . .... . لِمُلتمِسِ المعروفِ : أَهْلٌ ومَرْحَبُ

والمعنى: هؤلاء أهل وهذا مرحب.

---

(١) لزياد بن الأعجم، وهو في ديوانه (٩٧)، وهو من شواهد الهمع، (١٩/٢).

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي، ديوانه، (ص: ١٤١)، وهو من شواهد الكتاب لسيبويه، (٢٩٦/١).

(٣)) البيت لطفيل الغنوي، (ص: ١٩) وهو من شواهد الكتاب، لسيبويه، (٢٩٦/١).

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

وقد يلزم الحذف وجوبا في بعض القضايا النحوية، وذلك مثل: باب الاشتغال، فلو قلت: مُحَمَّدا أكرمته، فالأصل أن مُحَمَّداً مفعول به لفعل محذوف وجوبا من تقدير الفعل بعده، فالمعنى أكرمت مُحَمَّدا أكرمته.

ومثله باب النداء: فالأصل أن قولنا: يا محمدُ، معناه: أنادي مُحَمَّدا، وأن حرف النداء ناب عن الفعل.

والـذي أراه والله أعلم أن أرجـح الوجوه السابقة أن تعرب تلك الأسماء مفعولا بـه لفعل محذوف وجوبا، وذلك من السماع لكـونها من الأمثال.

المبحث الثاني: مـا يجـوز فيه جواز الوجـهان فـي الاستعمـال:

أولا: المصدر الواقع موقع الخبر .

والأصل أن المصدر الواقع موقع الخبر يجـوز فيه وجـهين :

الوجـه الأول : أن ينصـب بفعل محذوف وجوبا على أنه مفعول مطلق، وتكـون الجملة من الفعل المحذوف والمفـعول المطلق في محل رفـع خبر بالمبتدأ قبله .

الوجـه الثاني : الرفـع على الخبرية وهنا يحتمل أن يكـون المبتدأ مذكور أو محذوف وفي كلا الأمرين يكـون المصدر هـو الخبر، ومن أمثلة ذلك قولهم "الله حمدًا"

ومثلها قول الشاعـر :

عجب لتلك قضية وإقامتي ... . (١) .

والأصل هنا أن جواز الاستعمـال بالرفـع على الخبرية وجواز الاستعمـال بالنصـب على المصدرية ، والـذي أراه أن مـا ذُكـر فـيه الاسم ووقع بعده المصدر فهنا يكثر فيه النصـب على أنه مفعول مطلق قـد حـذف عامل النصـب فيه، وللنحـاة فـي حكم حـذف ناصب المفـعول المطلق أحوال كثيرة ومنها :

(١) ينظر: الأصول في النحول لابن السراج ، (١ /١٥٩ ، وما بعدها) ، واللمع لابن جني ، (ص : ٤٨ ، وما بعدها) ، والمفصل للزمخشري ، (ص : ٥٥ ، وما بعدها) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٢ / ١٦) ، وتوضيح المقاصد ، (٢ /٦٤٤ ، وما بعدها) ، وأوضح المسالك لابن هشام ، (٢ /١٨١ ، وما بعدها) ، وشرح شذور الذهب للجوجري ، (٢ /٤٤٢ ، وما بعدها) ، والتذييل والتكميل لأبي حيان، (٣ / ١٩٢) .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

١- حذف جائز إذا دلت عليه قرينة لفظية نحو قولك " حثيثا " أي سرت سيرا حثيثا أو معنوية نحو " جحا مبرورا " حجت حجا مبرورا حذف واجب في مواضع منها [١] :

الأول: حين يكون المصدر بدلا من اللفظ بالفعل نحو " فضرب الرقاب"(مُحَمَّد الاية٤) و" سعيا – رعيا– جدعا عدوك " ومنه قول الشاعر[٢] :

" سقيا لقوم لدينا هم وإن بعدوا ..... وخيبة للأولى وجدانهم"

الثاني : ما كانَ تفصيلا لعاقبة طلب أو خبرًا، فالطلب كما في قوله تعالى:" حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء" (مُحَمَّد الآية ٤) فإن طلب شد والوثاق يترتب عليه فوائد : المن أو الفداء . وأما الخبر في قول الشاعر[٣] :

"لأَجْهَدَنَّ فَإِمَّا دَرْءَ وَاقِعَةٍ ..... تُخْشَى وَإِمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ وَالأَمَلِ"

فإن الاجتهاد يترتب عليه فوائد منها : واقعة تخشى أو بلوغ الآمال

الثالث: ما كانَ نائب عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر نحو " زيد سيرًا سيرًا " يسير، ومنه قول الشاعر[٤]:

" أنا جِدًّا جدّا ولَهوك يَزْدا ..... دُ إذنْ ما إلى اتّفاقٍ سَبِيلُ"

وأما الحصر: فكقول الشاعر [٥] :

ألا إنّما المُسْتوجِبون تفضُّلا ..... بدارا إلى نَيْل التقدُّمِ في الفضلِ

الرابع : ما كانَ توكيدا لمضمون الجملة نحو " له عليَّ دينار اعترافا " ونحو قولهم : " هو ابني حقا ".

الخامس : ما كانَ مشبها به مشعرا بحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون اللفظ ولا صلاحية للعمل فيه، نحو قولهم : " مررت به فإذا له صوت صوت حمار" .

---

(١) ينظر في: وينظر في شرح التسهيل لابن مالك، (١٨٧/٢، وما بعدها)، والتذييل (٣/ ٢٢١، ٢٢٤)، والتصريح (١/ ٣٣١)، والعيني (٣/ ٥١)، وشرح الأشموني (٢/ ١١٧)، وحاشية يس (١/ ٣٣٠)، وتعليق الفرائد (ص: ١٤٩٨)، والهمع (١/ ١٩٢) .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك، (١٨٧/٢) .

(٣) البيت لم يعرف قائله، وهو في الدرر، (١/ ٤١٨)، وهمع الهوامع، (١/ ١٩٢).

(٤) البيت لم يعرف قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك، (١٨٨/٢)، و التذييل (٣/ ٢٣٣).

(٥) البيت من الطويل وقائله مجهول، وهو من شواهد شرح التسهيل (١/ ١٨٨)، والتذييل (٣/ ٢٣٣)، والهمع (١/ ١٩٢)، والدرر (١/ ١٦٥).

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

إذا التقدير : مررت به وهو يصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه وأما ما كانَ بدلا من اللفظ بفعل مهمل أي غير موضوع في لسان العرب يكون مفردا نحو : " أفة – وتفة – دفرا – بهرا "كما في قول الشاعر[١] :

تَفَاقَدَ قَوْمِي إذ يبيعون مُهْجَتِي ..... بِجَارِيَة، بَهْرًا لهم بَعْدَهَا بَهْرًا

يريد تبا لهم

الأصل في الدعاء والإنشاء والتوبيخ والاستفهام أن يكون بالفعل ولكن كثرت نيابة عن المصدر عنه في ذلك لقوة دلالته عليه نحو " معاذ الله ".

الترجيح :

والذي يتبينَ لي من العرض السابق أن الراجح في المسألة أن الوجه المستعمل بكثرة هو النصب على أنه مفعول مطلق .

المبحث الثالث: ما يجوز فيه الوجهان فيما يخص شبه الجمل، والمرفوع بعد الوصف المعتمد على نفي واستفهام . والاسم المشغول عنه .

أولا : ارتفاع الاسم بعد الظرف أو الجار والمجرور:

والمسألة على وجهين :

الوجه الأول: أن الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور يرتفع ارتفاع الفاعل بفعل محذوف، ونسبه البعض إلى ابن هشام وهو الأكثر .

الوجه الثاني: أن الاسم بعدهم يرتفع ارتفاع المبتدأ وليس ارتفاع الفاعل، وعزاه البعض إلى أبي الحسن الأخفش، وقد بينوا أنه يحصل هذا الارتفاع إذا لم يعتمد على الاستفهام أو النفي [٢].

الشرح والتفصيل :

---

(١) البيت لابن ميادة، وهو من شواهد الكتاب (١/ ٣١١)، والإنصاف (١/ ٢٤١).

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، (١٩٧/١)، الرضي على الكافية، (١/ ٩٨)، همع الهوامع للسيوطي، (١/ ٩٨)، وشرح التصريح، (١/ ١٦٦)، والأشموني، (١٢٨/٢)، والنحو الوافي لعباس حسن، (٤٧٥/١) .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

الأصل ان القضية السابقة محل خلاف بين العلماء منذ القدم، وهنا ذهب الكثير من العلماء إلى أن الاسم الواقع بعد شبه الجملة يرتفع ارتفاع الفاعل بالفعل، وهو ما عزاه ابن هشام للأكثر، أما الوجه الثاني أنه يمكن أن يرتفع الاسم بعدها بغير اعتمادها على الاستفهام أو النفي، وهو كارتفاع الفاعل وعنى النحاة هنا بارتفاع الفاعل أي: بعامل لفظي، وباختصار فإن النحاة يذكرون أن الظرف هو رافع الاسم بعده،والأخفش –كما حُكي عنه– يجيز الوجهين ، والأصل أن للمسألة أبعاد وهي :

أولا : حقيقة الإخبار بشبه الجملة :

والأصل ان المراد بشبه الجملة هنا أمرين:

أولا: الظرف، وهو إما ظرف زمان أو مكان، فالمكان مثل: زيد تحت الشجرة، وأما الزمان فمثل: السفر يوم الجمعة.

والكلمة التي اتفقت عليها النحاة قديما أن الخبر نوعان:

النوع الأول: المفرد، نحو: زيد مجتهد، وعمرو مسافر.

النوع الثاني: الجملة، وهي إما جملة اسمية وإما جملة فعلية.

ومثال الجملة الاسمية: زيد أبوه مسافر، وعمرو أخوه مجتهد.

ومثال الفعلية: زيد سافر أبوه، وعمرو نجح أخوه.

والذي عليه أهل العلم أن شبه الجملة يلحق تارة الخبر المفرد، وتارة أخرى يلحق الخبر الجملة، وهذا بحسب ما تقرره الجملة والسياق [1] . وقد وقع هنا الاختلاف بين النحاة في تحديد الخبر مع شبه الجملة او مفرد أو جملة، وذلك على النحو الآتي :

وقع الخلاف بين النحاة هنا في تقدير الخبر إما باسم مفرد عامل في شبه الجملة، وإما بفعل وفاعل يعملان في شبه الجملة، وهذا هو العامل المحذوف الذي وقع الخلاف في تقديره، ومثال ذلك لو قلنا: زيد في بيته ؛ فهنا يختلف النحاة في تقدير المحذوف بين الاسم والفعل، فلو كان المحذوف اسما لكانت الجملة زيد كائن في بيته، وهذا من قبيل الخبر المفرد، والمعنى زيد موجود في بيته، وإن كان المحذوف فعل لكان التقدير "زيد

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه،(٢١٦/١)، والمقتضب، (٢٧٤/٣)، واللمع لابن جني، (ص: ٢٨)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، (١٩٧/١)، والرضي على الكافية، (١/ ٩٨)، وهمع الهوامع للسيوطي، (١/ ٩٨)، وشرح التصريح، (١/ ١٦٦)، وشرح الأُشموني، (١٢٨/٢)، والنحو الوافي لعباس حسن، (٤٧٥/١) .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

استقر في بيته" ، ويرجح هنا كونه مفردًا ؛ لأن الأصل في الإخبار أن يكون بالمفرد لا بالجملة، فيكون التقدير: زيد كائن في بيته [١].

ومذهب الأخفش ومن تبعه أنه من قبيل الإخبار بالمفرد ؛ لأنه الأصل في الإخبار، أما ابن السراج [٢]فيذهب إلى أن الظرف بنوعيه من قبيل الإخبار به بنفسه ، فيعده نوعا مستقلا ، فالخبر عند ابن السراج ثلاثة أنواع : مفرد، وجملة، وشبه جملة، وهو بذلك مخالف لقول جموع النحاة من قبله، والأصل المتعارف عليه بين النحاة أن كُلاً من الظرف والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف، وقد اختلف في تقدير المحذوف، والخلاف على ما قدمت من كونه اسمًا أو فعلا، فلو كان اسمًا كان من قبيل الإخبار بالمفرد، ولو كان فعلا لكان من قبيل الإخبار بالجملة، وذكر ابن خروف أن الخبر ينقسم إلى نيف وسبعين قسماً، كل منها يخالف صاحبه في حكم ما، وكلها ترجع إلى المفرد والجملة[٣].

ثانيا: حكم ظهور متعلق الخبر شبه الجملة أو ناصب الظرف الواقع شبه جملة [٤]:

والخلاف هنا حول ظهور هذا المتعلق، وقد وقع خلافاً آخر يبين هذا النوع من التقدير، فالنحاة مختلفون حول ناصب الظرف أيجوز أن يظهر أم لا ؟ فذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ، نحو: " زيد أمامك" .

أما مذهب ثعلب من الكوفيين أنه ينتصب على الأصل، وهذا مثل قولك : فوقك الشجرة ، فهو عنده أنها حلت فوقك، فحذفوا الفعل الذي هو "حل" لأنه غير مطلوب بنفسه، واكتفوا بالظرف لدلالته على الفعل .

وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر؛ ثم اختلفوا في هذا المقدر هل هو اسم أو فعل؟

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، (١٩٧/١)، والرضي على الكافية، (١/ ٩٨)، وهمع الهوامع للسيوطي، (١/ ٩٨)، وشرح التصريح، (١/ ١٦٦)، وشرح الأشموني، (١٢٨/٢)، والنحو الوافي لعباس حسن، (٤٧٥/١) .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٤٧٤) .

(٣) ينظر: التصريح، (١٩٨/١) .

(٤) تنظر هذه المسألة في: الأصول ٦٣/١، واللمع ٧٥، والإنصاف (المسألة التاسعة والعشرون) ٢٤٥/١، والتبيين(المسألة الثالثة والثلاثون) ٢٤٩، وشرح المفصل ٩٠/١، وشرح الكافية الشافية ٣٤٩/١، وشرح الرضي ٩٣/١، والتصريح ١٦٦/١، والهمع ٢١/٢، ٢٢، وشرح الأشموني ٢٠٠/١ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

فمذهب الفارسي والزمخشري وابن الحاجب أنه فعل، وأنه من سياق الجملة ، والتقدير على ما ذكرت سابقا: زيد استقر في بيته.

وقد أوقعوا ذلك في أمور :

الاول : وقوعه في صلة الموصول، مثل " الـذي في بيته زيد" فصلة الموصول عند الجميع لا تكون إلا جملة.

الثاني : أن الظرف والجار والمجرور يجب أن يتعلقا بغيرهما ، وتعليقهما بالفعل أولى من تعليقهما بالاسم.

وذهب "ابن السراج وابن جني" وابن مالك إلى أن المقدر اسم ؛ وذلك لأن الإخبار بالظرف –كما أسلفت – أولى في التقدير من الاسم ؛ لأن أصل الإخبار بالاسم وذلك لأن الإخبار الأصل فيه الأسماء والفرع فيه الأفعال، فتقدير الاسم أسهل من تقدير الفعل هنا.

ووجـه ثالث : أن تقدير الاسم مدعاة للاختصار، وأن تقدير الفعل مدعاة لإطالة الجملة، والاختصار في عُرف النحاة أولى.

انفرد ابن جني[(١)] هنا بجواز إظهار متعلق الخبر، فعند ابن جني يجوز أن يقال: مُحَمَّد استقر في بيته، وعمرو كائن عندك. وقد استدل ابن جني على الجواز بما ورد من قول الشاعر وقد صرح به شذوذا[(٢)]:

"لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلاكَ عَزَّ، وَإِنْ يَهُنْ ..... فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كائِنُ"

الشاهد فيه : قوله كائن، أما وجه الاستشهاد فهو أن الشاعر صرح بالخبر وهو "كائن"، فالذي أراه والله أعلم أن هذا الذي ظهر إنما هو من قبيل الشذوذ كما أجمع على ذلك العلماء، وأنه لا يقاس عليه.

والراجح ما أجمع عليه النحاة قبل ابن جني وما اتفقوا عليه بعده أن متعلق الظرف أو ناصبه لا يجوز ان يظهر وان الظاهر هنا ليس هو متعلق الظرف وإنما متعلق الكون والوجود وليس هو العامل في الظرف .

ثالثا : ارتفاع الاسم بعد الوصف المعتمد على نفي واستفهام :

والمسألة هنا على وجهين وهما :

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (٢/ ٢٩)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٥٨٢)

(٢) البيت لم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل، (١/ ٣١٧) وفي التذييل والتكميل، (٤/ ٥٨)

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

الوجـه الأول : أن يكـون الوصف المعتمد على استفهام أو نفي مبتدأ ومـا بعده فاعل سد مسد الخبر وذلك مثل: أقائم زيد، فيكـون (قائم) مبتدأ، (وزيد) خبر، وقـد بين البعض وجوب الرفـع هنا وعُزي إلى لجمهور .

الوجـه الثاني: أن يكـون الوصف المتقـدم غير معتمد على نفس أو استفهام، وذلك بأن يكـون النفس أو الاستفهام محذوف أو منويّ ، وهنا ذكر البعض وجـهين:

الوجـه الأول : أن يكـون المتقـدم مبتدأ، ومـا بعده فاعل سد مسد الخبر .

الوجـه الثاني : أن يكـون المتقـدم خبرا والثاني مبتدأ مؤخر

ومذهب ابن مـالك جواز الأمرين [١] .

الشرح والتفصيل :

الأصل أن المبتدأ الواقع وصفا معتمدا على استفهام أو نفي فله أن يرفـع الاسم بعده على أنه فاعل سد مسد الخبر، واشترط النحـاة فـي إعمـال اسم الفـاعل شروطا، سوف نناقشها لاحقاً .

ويقصد هنا بإعمـال اسم الفـاعل أن يقع عاملاً عمل الفعل المشتق منه وهـو ان يرفـع الفـاعل أو ينصـب المفعول أو غير ذلك، والـذي يعنينا هنا أن اسم الفـاعل عامل قياسي يعمل الرفـع فـي العمدة الـذي هـو الفـاعل[٢] ويقع ناصبا أيضًا، وسيأتي ذلك لاحقا .

أمـا تعريفه : فهـو اسم مشتق يدل علي الحدث المجرد الحادث وفاعله ،كمـا أن اسم الفـاعل يدل علي صاحب الحدث ويصاغ من الفعل الثلاثي على وزن "فاعل" نحـو قاتل، وكاتب، وشارب" ويصاغ من غير الثلاثي عن طريق مضارعه، بأن يُبدل حرف المضارعة ميماً مضمومة ، ويعمل اسم الفـاعل عمل الفعل المتعدي واللازم، أمـا المتعدي فنحـو: "جاء الرجل الضارب أخوه زيدًا" ، وأمـا اللازم فنحـو : "حضر مُحَمَّد الذاهب أبوه إلى العمل" فاسم الفـاعل " الضارب" رفـع فاعلا وهـو "أخوه" واسم الفـاعل " الذاهب" رفـع

(١) يُنظر :شرح أبيات سيبويه، (٦٥/١، وما بعدها)، والمفصل للزمخشري، (ص: ٢٥٨، وما بعدها)، وشرح الكافية لابن مالك، (٢/ ١٠٢٧، وما بعدها)، وتوضيح المقاصد للمرادي، (٨٤٩/٢، وما بعدها)، وأوضح المسالك لابن هشام، (١٨١/٣، وما بعدها)، وارتشاف الضرب، (٢٢٧٦/٥-٢٢٧٧) .

(٢) ينظر : شرح أبيات سيبويه، (٦٥/١، وما بعدها)، والمفصل للزمخشري، (ص: ٢٥٨، وما بعدها)، وشرح الكافية لابن مالك، (٢/ ١٠٢٧، وما بعدها)، وتوضيح المقاصد للمرادي، (٨٤٩/٢، وما بعدها)، وأوضح المسالك لابن هشام، (١٨١/٣، وما بعدها)، وشرح ابن عقيل، (١٠٦/٣، وما بعدها)، والنحو الوافي، (٢٣٨/٣، وما بعدها) .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

فاعلا هو " أبوه" وأصل اسم الفاعل المعرف بأل الموصولة أنه يعبر عن الفعل المضارع ، فأصل الجملة : "جاء الرجل الذي يضرب أخوه زيدا" أو" يذهب أبوه إلى العمل" [١].

رابعاً :مسألة في الاشتغال :

الأصل أن الاسم الذي تقدمه أداة من أداوت الشرط يرفع بفعل محذوف وجوبا، وذلك لكون الأداة لا تلي إلا الفعل، والمسألة بها وجهان عند العلماء وهما :

الوجه الأول : أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء والجملة بعده خبراً وقد عزاه البعض للأخفش .

الوجه الثاني : أن يكون الاسم معمولا لفعل محذوف وجوبا وهو رأي الجمهور [٢].

والاشتغال في المعنى أصله من الفعل شغل وهو ما دلَّ على من شغل الدار اي سكَنها وفلانا شغل عن الشيء نهاه وصرفه شغل عنه بكذا تلهى به ويقال منه ما أشغله [٣] .

أما معناه الاصطلاحي عند النحاة فـ" أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بأنه عمل في ضمير اتصل به " [٤] .والمراد بالتعريف :

---

(١) تنظر هذه الصور في : المفصل للزمخشري، (ص: ٢٥٨، وما بعدها)، وشرح الكافية لابن مالك، (٢/ ١٠٢٧، وما بعدها)، وتوضيح المقاصد للمرادي، (٨٤٩/٢، وما بعدها)، وأوضح المسالك لابن هشام، (١٨١/٣، وما بعدها)، شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»، لابن الوردي، (٤٢٣/٢، وما بعدها)، شرح ابن عقيل، (١٠٦/٣، وما بعدها)، والنحو الوافي، (٢٣٨/٣، وما بعدها) .

(٢) ينظر: الكتاب: (١/ ١٣٩) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣١) ، والتذييل والتكميل) (٤/ ١٠٦) والرد على النحاة ، (ص ١٠٤) ، ورصف المباني (ص ٣٨٦)؛ وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤١٣)؛ وشرح الأشموني (١/ ١٨٩) وشرح التصريح، (١/ ٢٩٩)

(٣) ينظر: لسان العرب ، (٣٥٥/١١) ، والمعجم الوسيط ، (٤٨٦/١) .

(٤) ينظر شرح الاشتغال في: (الكتاب:١/ ١٣٩) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣١) ، والتذييل والتكميل) (٤/ ١٠٦) والرد على النحاة ، (ص ١٠٤) ، ورصف المباني (ص ٣٨٦)؛ وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤١٣)؛ وشرح الأشموني (١/ ١٨٩) وشرح التصريح ١/ ٢٩٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٨٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٨ ، ٢/ ٨٧٣ ، وشرح ابن عقيل ، (١٢٨/٢ ، وما بعدها) ، وشرح شذور الذهب للجوجري ، (٤٠٩/٢ ، وما بعدها) ، وهمع الهوامع للسيوطي ، (١٣٠/٣ ، وما بعدها) .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

أولا : يتقدم الاسم فالأصل أن الاشتغال حاصل بالأسماء فيمتنع في الجمل او الأفعال أو الحروف ، فالأصل أن يتقدم الاسم ليحصل الاشتغال .

ثانيا : أن يتأخر عنه عامل ، ومعناه أن يأتي العامل في الاسم المتقدم متأخرا عنه وهذا العامل إما لفظي أو قياسي كما سيأتي بعد قليل .

ثالثا : قولهم: مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره" فهذا مدار الاشتغال أن يشتغل العامل بضمير وهذا الضمير يصرفه عن العمل في الاسم المتقدم [١] .

والأصل أن يكون الاشتغال في الرفع كما يكون في النصب وهذا عليه ابن مالك وآخرون ، والذي ذهب إليه جماعة أنه يكون في النصب فقط دون الرفع وعليه ابن هشام والأصل الواضح من التعريف أن الاشتغال له ثلاثة أركانَ لا يحصل بدونها وهي [٢] :

الأول : المشغول عنه :

هو الاسم المتقدم ويشترط فيه :

أ- أن يكون متقدما فليس في الاشتغال نحو : " ضربته زيدا "

ب- أن يكون قابل للإضمار .

ت- أن يكون مفتقرا لما بعده فليس من الاشتغال نحو: " في الدار زيد فأكرمه " حيثُ أن " زيد" لا يتطلب " فأكرمه

لكي يعمل فيه .

ث- أن يكون معرفة أو نكرة مختصة حتي يصح رفعه بالابتداء .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣١) ، وينظر :التذييل والتكميل) (٤/ ١٠٦) والرد على النحاة ، (ص ١٠٤) ، ورصف المباني (ص ٣٨٦)؛ وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤١٣)؛ وشرح الأشموني (١/ ١٨٩) وشرح التصريح ١/ ٢٩٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٨٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٨ ، ٢/ ٨٧٣ ، وشرح ابن عقيل ، (١٢٨/٢ ، وما بعدها) ، وشرح شذور الذهب للجوجري ، (٤٠٩/٢ ، وما بعدها) ، وهمع الهوامع للسيوطي ، (١٣٠/٣ ، وما بعدها) .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣١) ، وشرح ابن عقيل ، (١٢٨/٢ ، وما بعدها) ، وشرح شذور الذهب للجوجري ، (٤٠٩/٢ ، وما بعدها) ، وهمع الهوامع للسيوطي ، (١٣٠/٣ ، وما بعدها) .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

ج– أن يكـون واحدا لا متعددا فلا يجـوز نحـو " زيدا درهمـا أعطيته إياه " .

الثاني : المشغول:

وهـو العامل فـي الاسم المتقـدم وفيه شروط :

أ– أن يصلح للعمل فيمـا قبله فيشمل الفعل المتصرف والفعل الجامد كفعل التعجب والمشتقات كاسم الفـاعل

واسم المفـعول وصيغ المبالغة .

ب– ألا يُفصل من الاسم المتقـدم فلا يجـوز " زيدا أنت تضربـه " بخلاف الظرف.

الثالث : المشغول بـه:

هـو الضمير المعمول للفعل وشبهه نحـو "زيد ضربته" أو "ضربت غلامه" ، وحقيقة الاشتغال هـو أن يتقـدم اسم ويتأخر عنه عامل مشتغل عن نصبـه بنصب ضميره أو ملابسته لفظا ومحلا فقولهم " تأخر عنه عامل " يشمل الفعل والمشتقات فلا يعد من الاشتغال نحـو" زيد أنه فاضل " لأن الحرف لا يعمل فيمـا قبله ولا يعد منه وأيضا قول الله تعال " وكل شيء فعلوه فـي الزبر"(القمر الاية٥٢) ؛ لأن "فعلوه" صفة لكل شيء والصفة لا تعمل في الموصوف ولا يعد منه " زيد مـا أحسنه " لجموده ولا "زيدا أنا ضربـه" لأن " أل" موصولة فلا يتقـدم عليها معمول صلتها

وقولهم : " لفظا ومحلا " وهم فيه جمهـور الشارحين حين ذهبوا إلى أن نصـب اللفظ أو المحل إنمـا هـو للضمير المشتغل بـه العامل والتحقيق إنمـا هـو للاسم المتقـدم إذ أن الضمير لا ينصـب له لفظه فيكـون للفظ كـ "زيدا ضربته" أو لمحـــله كـ"هـذا ضربته"

وقولهم " أو ملابسته" أي مـا لابَسَ ضميره نحـو" زيدا ضربته غلامه " أو " زيدا مررت براغب فيه " .

أحوال المشغول عنه "الاسم المتقـدم" [(١)] :

على خمسة أقسام :

القسم الأول : مـا يترجـح رفعه على نصبه .

(١) تنظر هذه الأحوال في: شرح ابن عقيل ، (١٢٨/٢ ، وما بعدها) ، وشرح شذور الذهب للجوجري ، (٤٠٩/٢ ، وما بعدها) ، وهمع الهوامع للسيوطي ، (١٣٠/٣ ، وما بعدها) .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

إذا لم يتقدم علي الاسم ما يطلب الفعل جوبا أو رجحانا نحو : " زيد ضربته أو زيد مررت به " فيجوز في" زيد" الرفع والنصب فالرفع على أنه"زيدا" مبتدأ والجملة خبرا له والنصب بإضمار عامل مقدم علي "زيد" موافق على العامل المذكور نحو"ضربت زيدا ضربته" والجملة بعد"زيد" لا محل لها من الإعراب لكونها مفسرة والرفع أرجح من النصب لأن النصب بحاجة إلى تقدير عامل والرفع اغنى عنه .

القسم الثاني : ما يترجح نصبه على رفعه وله ثلاث مسائل :

١_ أن يكون الفعل المشغول طلبا أمرا نحو :" زيدا اضربه" أو نهيا نحو " عمرا لا تهنه " أو دعاء نحو " اللهم عبدك ارحمه " فالاسم المتقدم منصوب بفعل محذوف ويترجح النصب لأن الطلب إنما يكون بالفعل وأما نحو قوله تعالى: " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما " (المائدة الاية٣٨) على الرفع مع أن الفعل ذو طلب لأنه متأول عند سيبويه علي حذف الخبر ثم حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والتقدير عنده : مما يتلي عليكم حكم السارق والسارقة ومثله قوله تعالى:" الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما مائة جلدة" (النور الآية ٢)

ومنه قول الشاعر [١] :

"وَقَائِلَةٍ خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ ..... وَأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا"

والشاهد فيه قوله : خولان فانكح ، حيثُ أجازَ الأخفش زيادة الفاء في خبر كل مبتدأ محتجّا بهذا ومثله. ولكنَّ سيبويه منع ذلك ، وخرج البيت على أن خولان خبر مبتدأ محذوف أي هذه خولان فهي هنا خبر لمبتدأ محذوف والتقدير هذه خولان ليست من الاشتغال .

٢_ أن يقع الاسم بعد شيء يغلب دخوله على الفعل نحو همزة الاستفهام

(١) البيت من بحر الطويل ، ولم ينسب في كتاب سيبويه: (١/ ١٣٩) قال محققه: وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلوها . والبيت في: شرح التسهيل (١/ ٣٣١) وفي التذييل والتكميل) (٤/ ١٠٦) وفي معجم الشواهد (ص ٤٢٦) . وهو بلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٣؛ والجنى الداني ص ٧١؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١٥ ، ٤٥٥ ، ٤/ ٣٦٩ ، ٨/ ١٩ ، ١١/ ٣٦٧؟ والدرر ٢/ ٣٦؛ والرد على النجاة ص ١٠٤؛ ورصف المباني ص ٣٨٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٣؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٩٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٨٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٨ ، ٢/ ٨٧٣ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

في قوله تعالى :" أبشرٌ منا واحدا نتبعه" (القمر الآية ٢٤) وأدوات النفي نحو" ما زيدا رأيته" أي "نتبع بشرا؟ وما رأيت زيدا؟ وعليه قول الشاعر [١]:

"أَثَعْلَبَةَ الفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحًا ..... عَدَلَتْ بِهِم طُهَيَّةَ وَالخِشَابَا"

نصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره " أحقرت" ، فإن فصل بين همزة الاستفهام والاسم المنشغل عنه بغير الظرف نحو" أأنت زيد تضربه " فالمختار الرفع .

٣_ أن يقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية لم تبنَ على مبتدأ بمعني أن يكون الاسم المنشغل عنه معطوفا علي جملة فعلية ليست خبرا لمبتدأ كما في قوله تعالى :" والأنعام خلقها لكم"(النحل الآية ٥) فلفظة (الأنعام) منصوبة بفعل محذوف تقديره خلق فالنصب على تقدير عطف جملة فعلية على جملة فعلية شرط :

أ. أن يقع الاسم جوابا لاستفهام منصوب كما في قولك " زيدا ضربته" جوابا لمن سأل " أيهم ضربت" .

ب. بأن يكون النصب مُخلصاً من إيهام غير الصواب كما في قوله تعالى " إنا كل شيء خلقناه بقدر" (القمر الآية ٤٩) فنصب "كل" يرفع توهم كون " خلقناه" صفة لشيء إذ لو كانَ صفة له لم يفسر ناصبا لما قبله ؛ لأن الصفة لا تعمل على الموصوف ولا يصح " وكل شيء فعلوه في الزبر" (القمر الاية ٥٢) بنصب "كل" لعدم صحة تسلط العامل " فعلوه" والتقدير : فعلوه كل شيء في الزبر .

القسم الثالث : ما يجب فيه النصب

وهو الاسم المسبوق بأحد هذه الأدوات شريطة أن يطلبه الفعل مفعولا لا فاعلا .

أ– أدوات الشرط نحو" إن زيدا لقيته كريما" .

---

(١) قائله جرير ، ديوانه (ص ٦٦) والبيت من قصيدة له يهجو فيها الراعي النميري والفرزدق وأولها:
أقلّي اللوم عاذل والعتابا . . . وقولي إن أصبت لقد أصابا البيت من الوافر وهو في: الكتاب (١/ ١٠٢) ، (٣/ ١٨٣) ، وأمالي الشجري (١/ ٣٣١) ، (٢/ ٣١٧) ، والتذييل (٣/ ٢٦) ، والغرة المخفية (ص ٣٩٨) ، والبحر المحيط (١/ ٤٣٨) ، (٨/ ١٤٠) ، والعيني (٢/ ٥٣٣) ، والتصريح (١/ ٣٠٠) ، والأشموني (٢/ ٧٨) ، واللسان (خشب) .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

ب- أدوات التخضيض نحو" ألا زيدا هنأته".

ت- أدولت الاستفهام غير الهمزة " هل زيدا حدثته" فالاسم المتقدم منصوب بفعل محذوف .

القسم الرابع : ما يجب فيه الرفع :

في حالتين :

الأولى: أن يقع بعد ما يختص بالدخول على المبتدأ نحو" إذا" الفجائية كما في : "خرجت فإذا زيد يضربه عمرو" .

الثانية : أن يقع الفعل بعد ما له الصدارة في الكلام نحو :

أ- أدوات الاستفهام : نحو" زيد هل أكرمته".

ب- أدوات الشرط : نحو" عمرو أن رأيته فأكرمه ".

القسم الخامس : ما يستوي فيه النصب والرفع .

إذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول ب " أما" مسبوقاً بجملة ذات وجهين غير تعجبية نحو" زيد قام وعمرو أكرمته " فيجوز في "عمرو" الرفع عطفا على الصدر " زيد" والنصب بالعطف على الضمير في اكرمته .

والأصل هنا أنهم اشترطوا في هذا العامل كونه صالحا للعمل فيما قبله ، بأن يكون فعلا متصرفا ، أو مشتقا متصرفا مثل اسم فاعل إن كانَ مستكملا لشروط عمله ويلتحق به صيغ المبالغة أو اسم مفعول مستكملاً لشروط عمله ؛ والأصل أن الاشتغال لا يقع بالصفة المشبهة أو اسم التفضيل ، وقال المرادي : " المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله ، فيشمل الفعل المتصرف ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، دون الصفة المشبهة ، والمصدر ، واسم الفعل ، والحرف ؛ لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يصلح للعمل فيما قبله" [١] .

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٢/ ٣٦) .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

الخاتمة:

وأحمد الله أن أتم عليَّ هذا العمل، وأشكره سبحانه وتعالى على نعمه وفضله ، أما ما توصلت إليه في هذا البحث فهو ما يأتي :

أولا : يعد الخلاف أمرًا مهماً بين النحاة في النحو والصرف والدراسات اللغوية بشكل عام ، فقد أثرى هذا الخلاف مكتباتنا بآلاف من الأبحاث التي تقود الباحثين إلى الوقوف على ما هو مرجح وأكثر استعمالاً وصحة وفائدة ؛ لاستعمالها في عباراتهم المكتوبة والفاظهم المنطوقة ..

ثانيا: يعدُّ أكثر أسباب الخلاف بين النحاة تلك الشواهد الواردة عن العرب ، والتي تحتمل أكثر من وجه، وقد رُوي بعضها على أكثر من وجه ، فاختلاف الرواية اسهم في هذا التعدد ولم ننسَ ما أسهمت به القراءات القرآنية المختلفة في تعدد الأوجه النحوية في الإعراب .

ثالثا: تتعد الوجوه النحوية، ولاسيما في باب الحذف والذكر فقد يرى البعض بأن الحذف حصل للوجوب الآخر للجواز والبعض يذهب إلى أن المحذوف فعل، والآخر يذهب إلى أنه الاسم ، وقد وقع أكثر الخلافات في مسائل تقدير المحذوف وليس في حكم الحذف ذاته .

رابعا: يعد الاستعمال والإهمال من أكثر الأبواب التي حصل فيها الخلاف النحوي، وحصلت لها الجلبة، وسبب ذلك كثرة المرويات عن العرب .

خامساً : رأينا في هذا البحث السعة المتواضعة في الإعراب فقد وردت بعض المفردات بما يمكن ان تكون مرفوعة ثم يأتي بيتا من الشعر يلقي بنا إلى النصب بدلا من الرفع، ونتج ذلك عن تقدير حذف أو تأويل محذوف.

سادسا : ارشدتني كتابة البحث والغوص في أعماق الأوجه الإعرابية إلى مرونة اللغة العربية ومدى دقتها في التعبير، فلا شيء صعب فيها، ففي النصب نجد التقدير، وفي الرفع نجد تقديراً آخر، وفي الحذف والذكر والجواز والوجوب وغيرها من امور اللغة ؛ نجد سنداً نستند إليه في نطقنا للغتنا .

سابعا: سعة الشواهد النحوية بكل أنواعها القرآنية ، والشعرية ، والأحاديث النبوية ، والأمثال والأقوال الفصيحة كانت سنداً لنا في ارساء تعدد الأوجه الإعرابية .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١. ابن الخشاب ، أبو مُحَمَّد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ، المرتجل في شرح الجمل ، تحقيق علي حيدر أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق ، دمشق ، ١٩٧٢

٢. ابن السراج ، ابو بكر مُحَمَّد بن السري بن سهيل النحوي ، الأصول في النحو ، تحقيق عب الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان بيروت .

٣. ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن مُحَمَّد بن حمزة ابو السعادات ، أمالي ابن الشجري ، تحقيق الطناحي محمود مُحَمَّد ، ط١، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٢.

٤. ابن الوراق ، مُحَمَّد بن عبدالله بن العباس ابو الحسن ، علل النحو ، تحقيق محمود جاسم مُحَمَّد الدَرويش ، ط١، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية ، ١٩٩٠،

٥. ابن الوردي ، زين الدين ابو حفص عمر بن مظفر ، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ، تحقيق الدكتور عبدالله بن علي الشلال ، ط١، مكتبة الرشد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٨،

٦. ابن عصفور، علي بن المؤمن ، المقرب ، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري ، ط١ ، ١٩٧٢،

٧. ابن عقيل بهاء الدين ، المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق د.مُحَمَّد كامل بركات ، ط١، دار الفكر ، دمشق .

٨. ابن مالك ، بدر الدين مُحَمَّد ابن الامام جمال الدين مُحَمَّد بن مالك ، شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك ، تحقيق مُحَمَّد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٠.

٩. ابن هشام ، عبدالله بن يوسف بن احمد بن عبدالله ابن يوسف ابو مُحَمَّد ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا .

١٠. ابن هشام ، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف ابو مُحَمَّد جمال الدين ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق د.مازن مبارك و مُحَمَّد علي حمد الله ،ط٦، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٥.

١١. ابن هشام ، عبدالله بن يوسف بن احمد بن عبدالله ابو مُحَمَّد جمال الدين ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد، ط١١، القاهرة، ١٣٨٣هـ .

١٢. أبو البهاء، حازم أحمد حسني خنفر ، إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس ، وهو شرح على متن «التفاحة في النحو»، لأبي جعفر النحاس احمد بن مُحَمَّد بن اسماعيل المرادي المصري .

١٣. احسان عباس ، شعر الخوارج ، ط٣، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ،١٩٧٤.

١٤. الأزدي الشمالي ، أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد بن عبد الاكبر المبرد ، المقتضب ، تحقيق مُحَمَّد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

١٥. الاسترابادي ، رضي الدين مُحَمَّد بن الحسن ، شرح كافية ابن الحاجب ، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العالمية ، بيروت لبنان .
١٦. الاسدي الموصلي ، يعيش بن علي بن يعيش ابن ابي السرايا مُحَمَّد بن علي ، شرح المفصل ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ٢٠٠١،
١٧. الاشموني ، علي بن مُحَمَّد بن عيسى ، شرح الاشموني على الفية ابن مالك ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨ .
١٨. الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بم مُحَمَّد بن عبدالله ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ط١ ، المكتبة المصرية ، ٢٠٠٣.
١٩. الأندلسي ، أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق ودراسة رجب عثمان مُحَمَّد ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
٢٠. الأندلسي ، أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، تحقيق د.حسين هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٧،
٢١. الأندلسي ، ابو حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان اثير الدين ، البحر المحيط في التفسير ، تحقيق صدقي مُحَمَّد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٠.
٢٢. الأنصاري ، ابن هشام ، عبدالله بن يوسف بن احمد بن عبدالله ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٩.
٢٣. الأنصاري ، الأحوص بن مُحَمَّد ، ديوان الأحوص ، جمع وتحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي ، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، ١٩٦٩.
٢٤. الأنصاري ابن منظور ،ابو الفضل ، مُحَمَّد بن مكرم بن علي جمال الدين ، ط٣، دار صادر بيروت ، ١٤١٤هـ .
٢٥. أوغلى حسان فلاح ، ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي ، دار صادر ، بيروت .
٢٦. البخاري ، أبو عبدالله مُحَمَّد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة ، صحيح البخاري ، تحقيق جماعة من العلماء ، ط ١، دار طوق النجاة ، بيروت ، ١٤٢٢هـ .
٢٧. البطليوسي ، أبو مُحَمَّد عبدالله بن مُحَمَّد بن السيد ، الحلل في شرح ابيات الجمل ، تحقيق يحيى مراد ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٣.
٢٨. البيضاوي ، ناصر الدين أبو سعيد عبدالله بن عمرو بن مُحَمَّد الشيرازي، أنوار التنزيل واسرار التأويل ، تحقيق مُحَمَّد عبدالرحمن المرعشلي ، ط١، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤١٨هـ .
٢٩. تمام حسان عمر ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ط٥ ، عالم الكتب ، ٢٠٠٦.
٣٠. التميمي البستي ، ابو حاتم مُحَمَّد بن حبان بن احمد ، صحيح ابن حبان التقاسيم والانواع ، تحقيق مُحَمَّد علي سونمز و خالص آي دمير ، ط١، دار ابن حزم ، بيروت ، ٢٠١٢.

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

٣١. الجذامي ، ابن الصائغ ، محمد بن حسن بن سباع بن ابي بكر ابو عبدالله شمس الدين ، اللمحة في شرح الملحة ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي ، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ٢٠٠٤،
٣٢. الجرجاويّ الأزهري ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠.
٣٣. الجوجري القاهري ، شمس الدين محمد بن عبدالمنعم ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي ، ط١ ، عمادة البحث العلمي بالجامغة الاسلامية ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٤.
٣٤. الجياني الطائي ، ابن مالك ، محمد بن عبدالله ، شرح تسهيل الفوائد ، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، ط١، هجر للطباعة والنشر ، ١٩٩٠.
٣٥. الجياني الطائي ، جمال الدين ابو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك ، شرح الكافية الشافية ، تحقيق عبدالمنعم احمد هريدي ، ط١ ، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة ، ١٩٨٢ .
٣٦. الجياني الطائي ، محمد بن عبدالله ابن مالك جمال الدين ، شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د.عبدالرحمن السيد ود.محمد بدوي المختون ، ط١، هجر للطباعة والنشر ، ١٩٩٠.
٣٧. حسين علي إبراهيم ، العامل والمعمول بين القبول والرد، ط١ ، دار النصر، مصر .
٣٨. الحلبي المصري ، محمد بن يوسف بن احمد محب الدين ناظر الجيش ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ط١، دار السلام للطباعة والنشر ، مصر ، ٢٠٠٧.
٣٩. الخطيم ، ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق الدكتور ناصر الدين الاسدي ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٧ .
٤٠. الدرة ، محمد علي طه ، تفسير القران الكريم وإعرابه وبيانه ، ط١، دار ابن كثير ، دمشق ، ٢٠٠٩.
٤١. الدماميني ، محمد بدر الدين بن ابي بكر بن عمر ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، تحقيق د. محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٩٨٣.
٤٢. الدينوري ، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، تأويل مشكل القران ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
٤٣. ديوان أبو الأسود الدؤلي ، صنعه أبو سعيد الحسن السكري ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، ط٢، دار ومكتبة الهلال ، بيروت لبنان ، ١٩٩٨.
٤٤. ديوان جرير بشرح محمد بن رجب ، تحقيق د.نعمان محمد امين طه ، ط٣، دار المعارف ، القاهرة ، مصر.
٤٥. ديوان حسان بن ثابت ، شرحه وضبط حواشيه عمر فاروق الطباع ، دار الارقم ، بيروت ، لبنان .
٤٦. الرازي ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، نشره محمد علي بيضون، ط١ ، ١٩٩٧.

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

٤٧. الزجاجي ، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق ، الجمل في النحو ، تحقيق علي توفيق الحمد ،ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤.
٤٨. الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن احمد ، المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق د.علي بو ملحم ، ط١، مكتبة الهلال ، بيروت ١٩٩٣.
٤٩. سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، الكتاب ، تحقيق عبدالسلام مُحَمَّد هارون ، ط٣، مكتبة الخانجي ، القاهر ، ١٩٨٨.
٥٠. السيرافي ابو مُحَمَّد ، يوسف بن ابي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان ، شرح ابيات سيبويه ، دار المأمون للتراث ، وبيروت ، ١٩٧٩م .
٥١. السيوطي ، عبدالرحمن بن ابي بكر جلال الدين ، شرح شواهد المغني ، لجنة التراث العربي ، ١٩٩٦.
٥٢. السيوطي ، عبدالرحمن بن ابي بكر جلال الدين ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبدالحميد الهنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر .
٥٣. الشاطبي ، ابو اسحاق ابراهيم بن موسى ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، تحقيق مجموعة من المحققين ،
٥٤. شعر زياد الأعجم ، جمع وتحقيق ودراسة يوسف حسين .
٥٥. الشنقيطي ، أحمد بن الأمين ، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحقيق مُحَمَّد باسل عيون السود ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٩.
٥٦. عباس حسن ، النحو الوافي ، ط٥ ، دار المعارف ، مصر .
٥٧. عبدالله بن بري ، شرح شواهد الايضاح لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور عيد مصطفى الدرويش ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ، القاهرة ، ١٩٨٥،
٥٨. العكبري البغدادي، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله ،التبيين في مذاهب النحويين ، تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين ، ط١، دار الغرب الاسلامي ، ١٩٨٦.
٥٩. فندريس جوزيف ، اللغة ، تعريب عبدالحميد الدواخلي ومُحَمَّد القصاص ، مكتبة الانجلو المصرية .
٦٠. القرطبي ، أبو عبدالله مُحَمَّد بن احمد الأنصاري ، تفسير القرطبي الجامع لأحكام القران ، تحقيق أحمد البردوني و ابراهيم اطفيش ، ط٢، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤.
٦١. القرطبي ابن مضاء ، احمد بن عبدالرحمن بن مُحَمَّد ابو العباس ، الرد على النحاة ، ط١، دراسة وتحقيق الدكتور ابراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ١٣٩٩.
٦٢. القزويني الشافعي ، مُحَمَّد بن عبدالرحن بن عمرو ابو المعالي جلال الدين ، الايضاح في علوم البلاغة ، تحقيق مُحَمَّد عبدالمنعم خفاجي، ط٣، دار الجيل ، بيروت ،
٦٣. القيرواني الاندلسي القرطبي ، ابو مُحَمَّد بن مكي بن ابي طالب حموش بن مُحَمَّد بن مختار ،مشكل اعراب القران ، تحقيق د.حاتم صالح الضامن ، ط٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٨.

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

٦٤. المالقي ، أحمد بن عبدالنور ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق محمد العزازي ، دار الكتب العلمية ،
٦٥. محمد عيد ، النحو المصفى ، ط١ ، مكتبة الشباب ، ١٩٧١،
٦٦. المرادي المالكي . ابو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله . توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك ، تحقيق أ.د عبدالرحمن علي سليمان ، ط١ ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠١ .
٦٧. المرادي المالكي ، ابو محمد بدر الدين حسين بن قاسم بم عبدالله ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق د.فخر الدين قباوة و الاستاذ محمد نديم فاضل، ط١، بيروت لبنان ، ١٩٩٢،
٦٨. المعجم الوسيط ، ، مجموعة من المؤلفين ، ط٤، مكتبة الشروق الدولية ، مجمع اللغة العربية .
٦٩. الموصلي ، ابن الخباز ، شمس الدين ابي العباس احمد بن الحسين بن احمد ، الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية (شرح الفية ابن معطٍ في النحو)، تحقيق أ.د شريف عبدالكريم النجار و أ.د علي بن محمد الشهري ، ط١، دار عمار للنشر ، عمان ، الأردن ،٢٠٢١،
٧٠. الموصلي ، ابو الفتح عثمان بن جني ، الخصائص ، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتب .
٧١. الموصلي ، ابو الفتح عثمان بن جني ، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والايضاح عنها ، تحقيق علي النجدي ناصف ، عبدالحليم النجار ، عبدالفتاح اسماعيل شلبي ، ١٩٦٩.
٧٢. النجار ، محمد عبدالعزيز ، ضياء السالك إلى اوضح المسالك ، ط١، مؤسسة الرسالة ، ٢٠٠١.
٧٣. النجدي ، علي ناصف ، سيبويه امام النحاة ، ط١، عالم الكتب ، القاهرة . مصر .
٧٤. الهروي ، علي بن محمد النحوي ، تحقيق عبدالمعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ،١٩٩٣.
٧٥. الهمداني المصري ، ابن عقيل ، عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي ، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، تحقيق محي الدين عبدالحميد ، ط٢٠ ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٨٠.
٧٦. الوردي ، زين الدين ابو حفص عمر بن مظفر ، شرح الفية ابن مالك المسمى "تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة" ، تحقيق ودراسة الدكتور عبدالله بن علي الشلال ، ط١، مكتبة الرشيد ، الرياض المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٨.
٧٧. اليماني ، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، معجم الشواهد الشعرية ، تحقيق محمد عزيز شمس وراجعه محمد أجمل الاصلاحي ، ط١، دار عالم الفوائد للنشر ، ٢٠١٢.

المجلات والدوريات :

٧٨. الغامدي ، محمد سعيد صالح ربيع ، اللغة والكلام في التراث النحوي العربي ،مجلة عالم الفكر ، المجلد ٣٤، العدد٣، ٢٠٠٦.
٧٩. الغامدي ، محمد سعيد صالح ربيع ، نظرية القرائن في التحليل اللغوي ،مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب ، المجلد ٤، العدد٢، الصفحات ٢٨٣-٣١٩، ٢٠٠٧.

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.6